Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 1, 2024

Deanship of Scientific Research

Al-Rai and *Assabeel* Newspapers' Coverage of the Teachers' Strike in Jordan from September 8th to October 6th, 2019: An Analytical Study

Hussam Al-Atoom *

Department of Journalism and Digital Media, Faculty of Mass Communication, University of Petra, Amman, Jordon.

Received: 12/1/2022
Revised: 29/12/2022
Accepted: 1/3/2023
Published: 30/1/2024

* *Corresponding author:*
Husam02@mail.ru

Citation: Al-Atoom , H. (2024). Al-Rai and Assabeel Newspapers' Coverage of the Teachers' Strike in Jordan from September 8th to October 6th, 2019: An Analytical Study. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(1), 249–265.
https://doi.org/10.35516/hum.v51i1.112

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aims to examine *Al-Rai* and *Assabeel* newspapers' coverage of the teachers' strike in Jordan between September 8th and October 6th, 2019.

Methods: The study adopts a descriptive approach to fulfill the research objectives it aims to achieve. The sample was intentionally selected from *Al-Rai* and *Assabeel* publications for a one-month period, and it includes 20 issues of each newspaper. Moreover, the study uses content analysis as a systematic tool to detect the two newspapers' attitudes towards the strike.

Results: The results of the study reveal that *Al-Rai* newspaper's coverage concerned itself with conservative news that is loyal to the state's decision regarding the teachers' strike, with a percentage of 97.5%. However, 40% of the news covered by *Assabeel* and 63% of the articles published by *Assabeel* were against the state's decision on the issue of the strike. That is, *Assabeel* had obvious oppositional tendencies compared to *Al-Rai* whose opposition articles reached 20%. In addition, there are statistically significant differences in favor of *Assabeel* regarding the fair coverage of press conferences. The study also highlights the fact that *Assabeel*, unlike *Al-Rai*, used various journalistic techniques for reporting and analyzing news. For instance, *Assabeel*'s remarkable use of images (which clearly exceeds *Al-Rai*'s use of images) arouses emotions and attracts attention.

Conclusions: The study shows that adopting objectivity and impartiality in Jordanian newspapers, including *Al-Rai* and *Assabeel*, is necessary for reporting national issues, especially hot topics.

Keywords: *Al-Rai* Newspaper, *Assabeel* Newspaper, Government, Teachers' strike, Teachers' syndicate.

تغطية صحيفتي الرأي والسبيل لإضراب المُعلمين في الأردن في الفترة الواقعة بين 8 أيلول – 6 أكتوبر 2019 دراسة تحليلية

*حسام العتوم**

قسم الصحافة والإعلام الرقمي، كلية الإعلام، جامعة البترا، عمان، الأردن

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تعرُّف تغطية صحيفتي الرأي والسبيل لإضراب المُعلمين في الأردن في الفترة الواقعة بين 8 أيلول و6 أكتوبر 2019.

المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لملاءمته أغراض الدراسة، واختيار عينة عمدية من إصدارات جريدة الرأي والسبيل لمدة شهر وبواقع 20 عدد من كل صحيفة. جرى استخدام تحليل المضمون أداة منهجية للكشف عن اتجاهات التغطية الصحيفة للصحفيتين حول الإضراب.

النتائج: أظهرت نتائج التحليل تبني صحيفة الرأي تغطية الأخبار الموالية، والمعتدلة لقرار الدولة في ما يتعلق بموضوع إضراب المعلمين، بنسبة 97,5%. بينما تبنت صحيفة السبيل تغطية الأخبار المعارضة لقرار الدولة في موضوع الإضراب بنسبة 40%. أظهرت النتائج أن 63% من المقالات التي نشرتها صحيفة السبيل كانت معارضة لقرار الدولة في موضوع الإضراب؛ حيث تفوقت الصحيفة في اتجاهاتها المعارضة على صحيفة الرأي التي بلغت نسبة المقالات المعارضة التي نشرتها عن قرار الدولة في موضوع الإضراب 20%. وكشفت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح صحيفة السبيل في ما يتعلق بتغطية المؤتمرات الصحفية باعتدال. وأظهرت النتائج أن صحيفة السبيل قد استخدمت الفنون الصحفية الإخباريَّة والتحليليَّة بصورة أكثر تنوعا من صحيفة الرأي؛ حيث ركزت على استخدام الصور على نحو ملفت لأنها تثير العاطفة، وتجذب الانتباه، وبفوق ما استخدمته صحيفة الرأي.

الخلاصة: ضرورة اعتماد الموضوعية والحياد لدى الصحف الأردنية ومنها الرأي والسبيل بأي قضية وطنية كانت، وفي مقدمتها القضايا الساخنة.

الكلمات الدالة: صحيفة الرأي، صحيفة السبيل، إضراب المعلمين، الحكومة، نقابة المعلمين.

المقدمة

تُعد قضية المعلم في الأردن من القضايا المهمة والساخنة على مستوى الوطن، وتتضمن حقوقًا مهنية للمعلمين وموقفًا للحكومة الأردنية انتهى في ذلك الوقت بأنصاف المعلم وكسب رضاه في ظل ظروف اقتصادية صعبة للدولة برمتها. والقضية المهمة هذه استحقت دراسة علمية ارتكزت على تحليل مضمون جريدتين أردنيتين إحداهما محسوبة سياسيًا على الموالاة (الحكومة)، وماليا على الضمان الاجتماعي، التي هي جريدة الرأي الصادرة بتاريخ 2\6\1971، في عهد حكومة وصفي التل، ومن مؤسسيها (محمود الكايد، وجمعة حمّاد، وسليمان عرار، ورجا العيسى، ومحمد العمد، ونزار الرافعي)، وأول رئيس تحرير لها هو نزار رشيد الرافعي، وحاليا يرأس تحريرها راكان السعايدة نقيب الصحفيين، وتصدر في ظرف كورونا يوميًا ما عدا الجمعة والسبت، وفي بدايات الجائحة عام 2020، تم توقيف نسخها الورقية بالكامل. وهي الأوسع انتشارًا في الأردن ومحمولة على الإنترنت إلكترونيًا. وأرقام توزيعها وإعلاناتها حسب رئيس التحرير سرية. وجريدة السبيل المصنفة بالسوداء وعلى جناح المعارضة - جبهة العمل الاسلامي (الاخوان المسلمين)، صدرت اسبوعية بتاريخ 13\10\ 1993. وتحولت الى يومية بتاريخ 10\2\2009، وهي جريدة نخبة، وشعارها كلمة السبيل، وحرف ال ب باللون الاحمر دلالة على أن الشهادة طريق التحرير. ومهنيا تحرص على الموضوعية. وسبق للادعاء العام أن وجه ثلاثة تهم لرئيس تحريرها عاطف الجولاني عام 2015 بسبب مقالة له بعنوان (اسطوانة الغاز.. هل نحن أكثر حرصا من الطليان؟). ورئيس تحريرها الجديد اعتبارا من شهر حزيران 2020 هو عيسى شقفه. وهي تصدر متقطعة الان مرة كل ثلاثة شهور لكي تحافظ على ترخيصها. ويشهد موقعها الالكتروني بعد التحول كليا من الورقي من 30 الى 40 ألف زيارة من غير حسبة التكرار، ووصلت المشاهدة للصفحات أكثر من 300 الف مشاهدة. وتراجع حصتها من اعلانات السوق الاردني وخاصة القضائية ساهم في ابتعادها عن الصدور ورقيا.

ومن مؤسسيها الدكتور رحيل الغرايبة، والدكتور نبيل الكوفحي، والدكتور جميل دهيسات، والدكتور شرف القضاة، ورئيس تحريرها عاطف الجولاني، وتحولت بالكامل الى الكترونية لأسباب مادية لها علاقة بصعوبة الطباعة والتوزيع والإعلان. وتبنت السبيل فلسفة الحرية المسؤولة، واهتمت بحقوق الانسان، واقتربت بوضوح من هموم الشارع الاردني، وهي شاملة وموضوعية. وماليا تعتمد على ذاتها. وفي عام 1993 وسعت نشاطها السياسي والاعلامي وانطلقت الى الامام (ابو رمان وبندقجي،2018، ص61). واضراب المعلمين الذي استمر قرابة شهرا كاملا عالجته جريدتي الرأي والسبيل من موقفين مختلفين حول وجهة نظر كل من الحكومة ونقابة المعلمين القريبة من طروحات الاخوان المسلمين. وهو الاطول في عمر الدولة الاردنية، وتخلل الاسبوع الاول تدخلات نيابية، وحوار بين لجنة التربية النيابية والحكومة. وفي الاسبوع الثاني وصلت القضية الى القضاء. وفي الاسبوع الثالث برزت مبادرات لحكومة عمر الرزاز تركز جلها على المهنية والحوار. وفي الاسبوع الرابع انصاعت النقابة لقرار المحكمة وعلقت الاضراب.

لقد ركزت الدراسة على المنهج الوصفي، والبحث في المتغيرات، والتنبؤ والاستنتاج، واستخدم تحليل المضمون تحت الاسلوب المسحي في المنهج الوصفي. وتم تخصيص الدراسة في فترة من 8 ايلول الى 6 اكتوبر2019، وتم اعتماد عينة عمدية من اصدارات الرأي والسبيل بواقع 20 عددا من كل جريدة في الحقبة الزمنية المشار اليها هنا.

مشكلة الدراسة:

تنطلق مشكلة الدراسة لسد فجوة بحثية حول قضية مهمة من القضايا التي شغلت الرأي العام الأردني، ولم تدرس من قبل للكشف عن تداعياتها إعلاميا هذه القضية هي؛ مشكلة إضراب المعلمين التي تعود جذورها إلى العام 2011 حيث تزامنت هذه المشكلة مع حراك الربيع العربي، الذي كان له الأثر البالغ في العديد من النشاطات السياسية المعارضة، التي تؤثر في المنظومة العامة لبعض القطاعات المهمة داخل الدولة، وتصطدم معها، ولا أحد ينكر الآثار السلبية للإضرابات على الخدمات والمواقف العامة، وفي حالة إضراب المعلمين، فإن الأضرار المترتبة على تعطيل المدارس وتعطيل العملية التعليمية لفترة من الوقت تتجاوز الحسابات المادية، ولهذا قوبل إضراب المعلمين باستنكار وغضب من قبل شريحة من الأهالي كون أن ذلك لا يخدم مصالح أبنائهم التعليمية، ويُعطل المسار التربوي؛ وفي المقابل يعتقد المعلمين بأن لهم حقوقًا مهنية تستحق ترجمتها إلى واقع والنظر بها على محمل الجد على المستوى الوطني وهو المطلوب (الخطيان، 2012)، وتركز هذه الدراسة باستخدام تحليل المضمون أداة منهجية للكشف عن اتجاهات التغطية الصحيفة لصحفيتين أردنيتين أحداهما تمثل وجهة نظر الحكومة (صحيفة الرأي) وأخرى تمثل وجهة نظر المعارضة(صحيفة السبيل) التي لم يكشف عنها من قبل ولم تحظى بالرصد والدراسة، وبناءً عليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس وهو؛ "ما مضامين تغطية صحيفتي الرأي والسبيل لموضوع إضراب المعلمين في الأردن عام 2019؟

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما هي فئات الأخبار التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب؟
2. ما هي فئات المقالات التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب؟
3. ما هي فئات المؤتمرات التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب؟

4. ما هي فئات التقارير التفسيرية التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب؟
5. ما هي فئات الفن الصحفي التي استخدمتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب؟
6. ما هي فئات المساحات المستخدمة في صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين هما الأهمية النظرية، والأهمية التطبيقية كما يأتي:

1. الأهمية النظرية:

أ. من المأمول أن تفيد هذه الدراسة المكتبة العربية وأرشيفها برفدها ببعض الدراسات الكمية التي تفيد الباحثين والدارسين، والمهتمين بقضايا الإضراب والخاصة بإضراب المعلمين ونقاباتهم، وذلك خدمة للأجيال المتعاقبة الباحثة عن الحقيقة وما وراءها.

ب. تمثل الدراسة ونتائجها قاعدة بيانات تبين فيها مضامين تغطية بعض الصحف الأردنية لإضراب المعلمين في العام 2019م، الذي شكل أزمة حقيقية ما بين نقابة المعلمين والحكومة والأهالي المتضررين بكل الأحوال، والعبرة المأمولة من ذلك.

2. الأهمية التطبيقية:

أ. تشكل هذه الدراسة توثيقا تاريخيا في ما يتعلق بتغطية الصحافة الأردنية لقضايا الرأي العام ومنها إضراب المعلمين في العام 2019.

ب. ممكن أن تُفيد هذه الدراسة أصحاب القرار والمسؤولين لدى الحكومة ممثلة بوزارتي التربية والتعليم والداخلية، إضافة إلى قادة النقابات المهنية والأهالي للإفادة من نتائجها، واتخاذ الإجراءات التي تخدم مصالح جميع الأطراف والوطن.

ج. تتزامن هذه الدراسة مع المئوية الجديدة للدولة الأردنية على المستوى الاستراتيجي، وقد تخدم المعلمين في تقديم الخطط المستقبلية الوقائية بهدف تجاوز الأخطاء التي يمكن أن تلحق الضرر بالبرامج العلاجية للمشكلة مستقبلًا.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تعرُّف مدى تغطية صحيفتي الرأي والسبيل لموضوع إضراب المعلمين في الأردن، وهدفت الدراسة أيضًا إلى تعرُّف:

1. فئات الأخبار التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب.
2. فئات المقالات التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب.
3. فئات المؤتمرات التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب.
4. فئات التقارير التفسيرية التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب.
5. فئات الفن الصحفي التي استخدمته صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب.
6. فئات المساحات المستخدمة في صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في ما يأتي:

- الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة في العام 2020.
- الحدود المكانية: صحيفتي الرأي والسبيل اليوميتين.
- حدود الموضوع: إضراب المعلمين في الأردن.

مصطلحات الدراسة:

الإضراب: يُعرَّف الإضراب لغةً أنَّه الامتناع والكفّ، أو بمعنى آخر هو الإعراض عن الشيء، فيقال: أضرب عن الشيء، كفَّ عنه وأعرض.

الإضراب اصطلاحًا: يعرف الطماوي (1992) الإضراب أنه امتناع العاملين عن العمل الواجب عليهم تنفيذه والمقرر في القوانين والأنظمة وعقود العمل، ويكون ذلك واضحًا وصريحًا وظاهرًا، ويكون برضاء الجهات الرسمية، ويمكن أن يتم بترخيص من قبل الجهات الرسمية والموافقة عليه، ويتم الإضراب لتحقيق مطالب العمال المالية والمهنية، والتعبير عن رفضهم للعمل لإرغام الحكومات على التراجع عن موقف معين وذلك لاتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية. ويمكن أن يكون الإضراب امتناع جمعي متفق عليه بين مجموعات من العاملين عن العمل لفترة معينة، وذلك لممارسة الضغوط للاستجابة للمطالب الخاصة بالعمال.

ويعرف الإضراب إجرائيًا: أنه امتناع المعلمين عن ممارسة التعليم في العام 2019، بناءً على مطالب لم يتم تحقيقها مسبقًا، ولم تحقق بالوعد الحكومي لاحقًا، لأسباب اقتصادية وسياسية مرت بها الدولة الأردنية، وقد استمر الإضراب لمدة شهر واحد، وذلك خلال شهر أيلول.

المُعلّم: يعرف المعلم لغةً، أنَّهُ علَّم تعليمًا، وعندما نقول: علّم، أي بيَّن ووضَّح شيئًا معينًا أو قضية معينة.

المُعلّم اصطلاحًا: يعرف المُعلم أنه ذلك الشخص الذي يقدم خدمة تربية الأبناء وتعليمهم، ويكون هذا الشخص موظفًا من قبل الدولة، التي يعتمد

عليها مصلحة الجماعة، ولقاء ذلك التعليم يتلقى هذا الشخص أجرًا ماليًّا معينًا (زيدي، 2005). وعرَّف عبد الباقي المعلم بأنَّه ذلك الشخص الذي يحمل مؤهلًا علميًّا، ويتمُّ اختياره من قبل الجهات المختصَّة ليقوم بعملية التعليم أو التربية داخل المدارس، وتزويدهم بالمعارف والخبرات، لتحقيق أهداف التَّربية والتَّعليم (إبراهيم، 2006).

ويعرف المعلم إجرائيًّا: أنه ذلك الشخص الذي امتنع عن التعليم خلال العام (2019)، واعتصم مدة شهر تقريبًا في ميدان هيئة الإعلام بالقرب من مبنى رئاسة الوزراء، وذلك لتحقيق مطالب مفصلِيَّة.

صحيفة الرأي: هي صحيفة يوميَّة أردنيَّة وطنيَّة قوميَّة، محافظة، سقف الحرية فيها مُعتدل، الأوسع انتشارًا في الأردن، تأسَّست بتاريخ الثاني من حزيران عام 1971م، وهي صحيفة حكوميَّة. لها صفحة إلكترونيَّة عبر شبكة الإنترنت، وتصدر بعد الساعة (12) ليلًا، وتوزع ورقيًّا.

صحيفة السبيل: هي صحيفة أردنيَّة إسلاميَّة معارضة، تصدر عن حزب جبهة العمل الإسلامي (الإخوان المسلمين)، بدأت عملها أسبوعيَّة بتاريخ الثالث عشر من أكتوبر عام 1993، ثم حوَّلت نفسها إلى يوميَّة بتاريخ الخامس والعشرين من حزيران عام (2009)، وأخيرًا تحوَّلت إلى صحيفة إلكترونيَّة بالكامل عام (2019).

الإطار النظري

مفهوم الإضراب:

تعود كلمة الإضراب تاريخيًّا إلى مكان بباريس عاصمة فرنسا، التي كانت بجانب البلدية، إذ كان العاطلون عن العمل في هذه المدينة يجتمعون في هذه الساحة للحصول على عمل ضمن قدراتهم ومؤهلاتهم، وأصبحت كلمة إضراب كلمة متداولة تعني تلك الوسيلة التي يلجأ إليها العمال لممارسة الضغوط على أرباب العمل للحصول على المطالب (عبد المحسن، 1995). ويقوم الإضراب على مبادئ معينة تتمثل في امتناع العمال عن ممارسة أعمالهم لممارسة الضغوط على الإدارات لتحسين ظروف العمل وتغيير الشروط والأحكام، ويمارس ذلك عادة في القطاع العام (أبو زيد، 1999). وفي القطاع الخاص يتمثل الإضراب في توقُّف العمال وامتناعهم عن العمل الذي يلتزمون به قانونيًّا بموجب عقود العمل، وتكون علاقتهم بصاحب العمل، ويكون التوقف إراديًّا ومدبرًا لممارسة الضُّغُوط عَلَى صاحب العمل، ومن ثمَّ تبني الإضراب لمطالب المضربين وتحقيقها (أبو عمرو، 2009). ويرى الباحث ضرورة تقديم الحوار على الإضراب، وهو مطلب حكومي ونقابي للعاملين، لكنَّه يحدث على أرض الواقع، نظرًا إلى تراكم انغلاق الحلول والحوار، حتى يصبح مشروعًا وطنيًّا، ويمارس في ضوء الموافقات الأمنيَّة غالبًا، والتَّنسيق ما بين النقابات والحكومة؛ للوصول إلى مطالب العاملين وتحقيقها على أرض الواقع، أو الوصول إلى تفاهمات ما بين النَّقابات والحكومة للحدّ من مستوى التَّوتُّر الدَّائر، وفي نهاية المطاف مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

التَّطوُّر التَّاريخي للإضراب

ظهر الإضراب مبكرًا في التاريخ، وبدأت فكرته بسبب الثورة الصناعية وتطوراتها منذ الفرنسيَّة 1789، مرورًا بالبريطانيَّة الأُولى والثانيَّة في القرن الثَّامن عشر وظهور الصناعات في منتصف القرن التَّاسع عشر، وما لها من تداعيات جور أصحاب العمل وسوء معاملاتهم للعاملين، وزيادة ساعات العمل، في ضوء قسوة الظروف التي كان يُعاني منها العاملون في منتصف القرن التاسع عشر وفي زمن الباحث الأمريكي أيفي لي ومفاهيمه صوب الحداثة وإنصاف العاملين في المصانع (حسن، 2012).

ومن الملاحظ أنَّ فرنسا وإنجلترا بدأتا بالاعتراف بحق العمال بالإضراب، إلى أن سارعت الدول الغربية تشرع الإضراب في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، إذ سوَّغ الدستور الفرنسي الإضراب قانونًا يعترف به في العام (1946)، ومن ثم انتقل هذا القانون وتشريعاته إلى الوسط العربي الذي بدأ في المغرب في العام 1962، وتوسع في الدول العربية وذلك لعلاقته بالحركة الصناعيَّة التي بدأت بالانتشار (أبو عمرو، 2009).

وأصبح الإضراب حقًّا يُعترف به في القطاع العام في بعض الدول على النظام السياسي والاقتصادي، وهنالك بعض الدول التي رفضت ذلك، إضافة إلى أن هنالك بعض الدول كانت محايدة وتتبع منهجًا وسطًا في التَّعامل مع الإضراب، إذ أقرت حق الإضراب احترامًا لتعهداتها الدوليَّة، ومن ثم تضع القيود، والمعيقات أمام المضربين لتضيق عليهم الحدود الخاصة بذلك.ومع تبني بعض المنظمات لحقوق الإنسان، أصبح العمال يطالبون بحقوقهم المهنيَّة قانونًا وجهرًا، وظهرت عقود العمل، وأصبح العمال يحصلون على حقوقهم مع الاحتفاظ بحق الإضراب وفقًا لأحكام القانون، وكانت الأردن جُزءًا من ذلك النّظام، ولكن تحظر الإضراب في المرافق العامَّة وبجميع القطاعات حسب نظام الخدمة المدنيَّة، إلا بإذن رسمي، وأصبحت الدولة الأردنيَّة تحتفل بعيد العمال العالمي في الأول من أيَّار من كل عام (موسى، 2007).

إضراب الموظَّف العام في الأردن

بدأ الإضراب في الأردن منذ العام 2011، وشهدت السَّنوات الأخيرة العديد من الإضرابات لدى موظَّفي القِطاع العام، ومن هذه الإضرابات (إضراب موظفي وزارة الأوقاف، وإضراب موظفي الضَّمان الاجتماعي، وإضراب الأطباء في وزارة الصحة، انتهاءً بإضراب المعلّمين في وزارة التربية والتعليم)، وهنا كانت بعض الإضرابات لأغراض سياسيَّة تمثلت في إضراب المعلمين الذي تمثل في مطالبة الحكومة بالتَّراجع عن قرار رفع أسعار مشتقَّات البترول في

العام 2013، وعملت هذه الإضرابات على بثّ الفوضى في بعض المرافق العامة، بالرّغم من التَّعامُل مع هذه المواقف بإيجابية ولم يتم اتخاذ أيَّة عقوبة بحق أي موظف قام بالإضراب أو الاعتصام، ممَّا أدَّى إلى السَّيطرة على الإضراب. ومع وضوح موقف المشرع الأردني الذي يحظر الدعوى إلى الإضراب؛ إلا أن هنالك بعض الدعوات التي تطالب بالنظر في السَّماح لموظف القطاع العام بالإضراب من خلال القانون أسوةً بالقطاع الخاص.

وفي الخامس من أيلول عام 2019، قامت نقابة المعلمين بأكبر إضراب شهده تاريخ الأردن، الذي استمر لمدة شهر تقريبًا، وكان من مطالبات هذا الإضراب الحصول على علاوة (50%) على الرواتب الأساسية الضعيفة أصلًا لعدم التزام الحكومة بوعودها؛ومن هنا انطلقت شرارة الإضراب، وبدأ المعلمون يتوافدون إلى القرب من رئاسة الوزراء، ومن جميع محافظات المملكة وصولًا إلى محافظة العاصمة عمَّان، مما فرض طوقًا أمنيًّا حول مناطق الإضراب، ومع استمرار الإضراب تبين أن ثلاثة آلاف مدرسة حكومية قد توقفت عن العملية التعليمية، وتبعها (80) ألف معلم أيضًا سوف يتوقفون عن التعليم، وهذا الإضراب كان مشروطًا بتنفيذ مطالبات نقابة المعلمين التي كان يقودها نائب نقيب المعلمين ناصر النواصرة، وبعد الحوار الطويل ما بين نقابة المعلمين والحكومة، تمَّ التوصُّل إلى قرار حكومي فوق الطاولة أنهى الجدل الدائر، توصل إلى نسب مئوية جديدة ذات علاقة بنظام رُتَب المعلمين بنسبة 35 في المئة على الراتب الأساسي للرتبة الأولى و40 في المئة للرتبة الثانية و50 في المئة للرتبة الثالثة و65 في المئة للرتبة الرابعة و75 في المئة لرُتبة المعلم القائد، التي استحدثت جديدًا لتحفيز المعلّمين على تطوير أدائهم لتعود الحياة بعدها في مدارس الأردن إلى طبيعتها وينتهي الإضراب الأطول في تاريخ المملكة الأردنية.

أضرار الإضراب

تحظر بعض الدول الإضراب في مرافقها العامة، أو منشآتها الحيوية والاستراتيجية للعديد من الأسباب التي تضر بنظام الدولة ومنشآتها ومصالحها، فللإضراب أضراب عديدة تتمثل في الآتي (الجبالي، 2014):

1. الإضرار بالحياة العامة للمواطنين، وبحالة الاستقرار العام للدولة، وانتشار الفوضى.
2. الإضراب بالمنشآت العامة والمتمثلة في المستشفيات، والمراكز الصحية، وتوقف مصالح المياه والكهرباء، والمحروقات، إضافة إلى الضرر بالعمليَّة التعليميَّة من خلال المؤسسات التعليميَّة.
3. يمكن للإضراب أن يضر بالمنظومة القضائيَّة، وتأخير البتّ بالقضايا الحقوقيَّة والقانونيَّة المتعلقة بمصالح المواطنين.
4. يضر الإضراب بالمؤسسات الاستراتيجية مثل الجيش، والشرطة، والدفاع المدني، وترتيب الأعباء الزائدة على هذه المؤسسات للحفاظ على الداخل، على حساب أمن الحدود.

أضرار إضراب المعلمين

كان لإضراب المعلمين أضرارًا متعدد الجوانب والأغراض، تمثلت في: المتضرر الرئيس وهو الطالب في المدارس الحكومية في زمن الضائقة الاقتصادية، والدفع باتجاه المدارس الخاصة باهضة الرسوم؛ فالضرر جاء مزدوجًا، فكان لإيقاف العملية التعليمية ضررًا بالغًا على تعليم الطلبة، وخاصة فئات المرحلة الأساسيَّة، لما لها من أهمية بالغة في اكتساب المهارات التعليمية الأساسية والمتعلقة بالكتابة والقراءة والحساب، فقد غاب الطلبة في هذه المرحلة عن مدارسهم لفترة لم تكن بالقصيرة، ممَّا أثَّر سلبًا على معلوماتهم ومخزونهم المعرفي،وكذلك الأمر فقد طال الضرر على أولياء الأمور الذين أثر الإضراب عليهم من الناحية الماديَّة والنفسيَّة والمعنويَّة، إلى أن أصبح أولياء الأمور العاملون يلجأوون إلى الحصول على إجازات من أعمالهم للجلوس مع أبنائهم الصغار، إذ كانت المدرسة مصدرًا للأمان على أبنائهم أثناء غيابهم عن المنزل. وأيضًا أثَّر إضراب المعلمين على طلبة الثانوية العامة، وعلى نفسيَّتهم ومعنويَّاتهم، وهم على أبواب مرحلة التوجيهي التي تعدُّ من أهم المراحل الدراسيَّة وأصعبها، وتُعدّ بمثابة مفترق طرق تحدد مستقبل الطالب. وكذلك الأمر أصبح الإضرار يشكل تهديدًا سياسيًّا على الدولة؛ بسبب تصعيد وتير الخطابات ما بين نقابة المعلمين والحكومة، إذ عمدت نقابة المعلمين وصرحت على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بأنَّها ستعمد إلى التَّصعيد بعِدَّة طُرُقٍ للحُصُول على مطالب المعلّمين، وذلك أثَّر على المزاج العام للداخل الأردني، مما دفع الحكومة إلى الرغبة في إخراج الدولة من هذه الأزمة من خلال الحوار والتَّفاهم وطرح الحلول المعقولة والنَّاجحة لصالح الطرفين، وهذا الأمر شكل عائقًا أمام مسيرة الحكومة تجاه مخططاتها وبرامجها الحاليَّة والمستقبليَّة، والاتجاه إلى أمر لم يكن بالحسبان أو غير مطروح على جدول أعمال الحكومة. وقد أثر الإضراب على المُعلمين أنفسهم، وذلك من خلال تعرضهم لعقوبات إداريَّة، وإقالات، وتعيين معلمين بدلاء عنهم لا يمتلكون الخبرة والكفاءة الكافية للتَّعليم، مما زاد من أعداد العاطلين عن العمل في ضوء الالتزامات الماديَّة التي يتحمَّلها المعلمين تجاه أُسَرِهم ومصالحهم الشخصيَّة، وكذلك الأمر فقد اهتزَّت القيمة الاجتماعيَّة للمعلمين في ضوء الإضراب الذي مارسوه لتوقف العملية التعليميَّة التَّعلُّمِيَّة، التي تعدُّ من أهم مقومات الدولة وأساسها. فقد لاحظ الباحث أن الضرر الأكبر يقع على الوطن على نحوعام، فالوطن هو منظومة متكاملة متعددة التفاصيل، وأي إضرار بإحدى عناصرها، فهذا إخلال بأمن الوطن واستقراره.

نتائج إضراب المعلمين

بعد أن قدمت الحكومة الحلول المتعددة لإنهاء إضراب المعلمين؛ عبر تعديل النسب المئوية لإنصافهم، وحسب الخبرة والكفاءة، التي تمثَّلت في أن

أبقت الحكومة على نِسَب الزيادات على الرواتب مرتبطة بالمؤهل المهني للمعلم، فمساعد المعلّم يحصل على علاوة (35%) من الراتب الأساسي، ترتفع النسبة بارتفاع مؤهلات المعلم، وقد أضيف رتبة جديدة هي المعلم القائد، الذي نال علاوة (75%) من الراتب الأساسي، وهكذا يكون المشرف على باقي المعلمين -أي القائد- مؤهلًا يستطيع الحكم على أهليَّة المعلم، وبهذا انتهت مشكلة إضراب المعلمين، ولكن ما كان يتوجب على المعلمين إلى أن يقوموا بتعويض الوقت والدروس التي ضاعت من العام الدراسي (2019)، من أجل إتمام الموضوعات المرتبطة بالمنهج الدراسي لكل مرحلة، ولحاق طلبة المدارس الحكومية بطلبة المدارس الخاصة الذين لم يُضربوا. وقد شكلت إمكانيةُ حل المشكلة هذه عبئًا ماليًّا على خزينة الدولة بحجم مالِيٍّ قُدِّر بِـ (30) مليون دينار، وهو ما لم يكن متوفرًا؛ بسبب المديونيَّة العالية للدولة حتى الآن.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسة الحالية العديد من الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وكانت على النحو التالي:

1. دراسة (ويتش، 2022) بعنوان؛ دروس من إضراب معلمي شيكاغو، Lessons from the Chicago Teachers' Strike التي هدفت إلى تسليط الضوء على اتجاهات الرأي العام حول إضراب المعلمين في شيكاغو، وقد بينت الدراسة أن الإضراب جاء احتجاجًا على ظروف العمل غير العادلة أو القمعية. ومطالبة المعلمين العمل ساعة إضافية يوميا مجانا، وأن يتم ربط الزيادات المستقبلية بدرجات الاختبار، وكشفت الدراسة أن 40% من السكان في شيكاغو يقفون إلى جانب النقابة في معركتها مع رئيس البلدية بينما كان 17 % مع العمدة. وأن ثلثي أولياء الأمور بالمدارس العامة يؤيدون الإضراب من اجل وضع خطة شاملة لمدارس أفضل، بما في ذلك طرق الدفع مقابل التحسينات في كل من طلبات العقد والبيانات العامة، ركزوا على حاجات الطلبة. وكشفت نتائج استطلاع الرأي أن أولياء الأمور في شيكاغو يضعون ثقة أكبر في معلمي أطفالهم أكثر من ثقة في سياسات الاختبار والعقاب لرئيس البلدية.
2. دراسة (Hanrahan & Amsler, 2022) بعنوان؛ Gender, education, and the crisis of care in the 2018 West Virginia teachers' strike النوع الاجتماعي والتعليم وأزمة الرعاية في إضراب المعلمين في وست فرجينيا في عام 2018، التي تناولت بالتحليل سلسلة الإضرابات التعليمية التي أدت إلى توقف العمل في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وإحداث موجات من الصدمة عبر نظام التعليم العام في البلاد. وذلك بسبب قيام منظمة العمال الجماعية الذي قادته بقوة المعلمات اللواتي طالبن بالموارد والكرامة والعدالة لأنفسهن وللأطفال الذين يقومون بتدريسهم ومجتمعاتهم. وخلصت الدراسة بالاعتماد على المقابلات المتعمقة مع 10 من المدرسين الناشطين الذين شاركوا في إضرابات ولاية فرجينيا الغربية إلى أن التمييز بين الجنسين، والظلم أدى إلى ظهور الإضرابات وتسبب بانتشارها.
3. دراسة سلمونة (2021) بعنوان "أثر الإضراب على سير المرافق العامَّة؛ دراسة مقارنة" حيث تناولت الدراسة أثر الإضراب على سير المرافق العامَّة، الذي يعدُّ من أهم الوسائل التي يتم اللجوء إليها للمطالبة بتحسين أحوالهم الوظيفيَّة، إذ يقوم الموظفون بضغطٍ على الإدارة من أجل أن تقوم بتحقيق مصالحهم الوظيفيَّة أو الحيلولة دون وقوع ظلم عليهم، أو انتهاك حق من حقوقهم، وتمَّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته أغراض الدراسة، إذ تم وصف الإضراب من حيث بيان مفهومه وصوره، وتمييزه عن المفاهيم المشابهة له، وآثاره على سير المرافق العامَّة، وتحليل النُّصوص القانونيَّة لبيان موقف الدساتير والتَّشريعات المتعلّقة في الوظيفة العامَّة منه، وأظهرت النَّتائج إلى أن الإضراب يتعارض مع مبدأ سير المرافق العامَّة بانتظام، وأوصت الدراسة بضرورة مواجهة العقبات التي تواجه سير المرافق العامة، أهمُّها تنظيمُ الإضراب تشريعيًّا.
4. دراسة دياب (2020) بعنوان "التنظيم القانوني لحق الإضراب في المرافق العامة"، إذ تكمن أهمية الدراسة في أن حق الإضراب يمثل أحد الطرق السلمية للتعبير عن الرأي في العلاقة التعاقدية بين طرفي العمل، وأن هذا الحق يتنازع عند مباشرته مع حقوق الآخرين وحرياتهم المتمثلة في الإفادة من خدمات المرفق العام، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن من خلال النصوص القانونية والتشريعات ذات العلاقة بتنظيم حق الإضراب، ومقارنتها مع القانون الفرنسي والإيطالي والقانون المصري والكويتي، وأظهرت النتائج أن الإضراب يُعَدُّ من قَبيل الحقوق المقيدة، التي تحتاج لتنظيم من المشرع العادي، لكون استخدام هذا الحق قد يضر بحقوق أشخاص آخرين، ولكي يتحقق الإضراب يجب توافر عنصرين مهمين: أحدهما:معنوي: ويكون بوجود نية الإضراب، والآخر: مادي يتحقق بالتَّوقُّف عن العمل ووجود مجموعة من الأهداف المبتغاة من تنفيذ الإضراب، وقد أوصت الدراسة بتعديل القانون (12) لسنة 2010، بشأن إصدار قانون علاقات العمل، أو إصدار قانون خاص ينظم حق الإضراب للموظفين العامين بالدولة وعمال الشركات العامة.
5. دراسة(2017) Carcia بعنوان "الحق في الإضراب كحق أساسي من حقوق الإنسان: الاعتراف والقيود في القانون الدولي"، فقد هدفت الدراسة إلى تعرُّف تحليل الكتّاب حول الاعتراف بالحق في الإضراب كحق أساسي من حقوق الإنسان من منظور دولي مقارن، إذ ينظر أولًا في الطريقة التي تعترف بها الأنظمة القانونيَّة بالحق بالإضراب، وتحليل بعض القيود المفروضة على الحق في الإضراب، التي يسمح بها كل نظام من الأنظمة، وقامت الدراسة بتقييم موقف الحق في الإضراب باعتباره حقًّا أساسيًّا من حقوق الإنسان، ومراعاة المشكلات التي تنشأ عن الأشكال المختلفة ذات العلاقة بالإضراب والاعتراف به، كالمشكلات المهنية، والمشكلات الخدمية والاقتصادية والاجتماعية، ووضع الأسس والقوانين لذلك.

6. دراسة Xhafa (2016) بعنوان "إلغاء الحق في الإضراب، تحليل أحدث الاتجاهات"، التي بيَّنت أن العديد من الإضرابات تتعرض إلى هجوم على الصَّعيدَيْن: الوطني والدولي، وقد أثرت الإضرابات على الجانِبَيْن: الاقتصادي والأمني، في ضوء اعتباره حالة إنسانيَّة تضمن انتزاع الحقوق داخل الدولة. وبيَّنت الدراسة أن هنالك 117 دولة قامت بتدابير وممارسات قانونيَّة تنتهك الحق في الإضراب، التي تتمثل في حرمان مجموعات من العمال بممارسة حقهم في الإضراب واستمرار ذلك لفترة من الوقت. وأظهرت الدراسة أن 89 بلدًا في السَّنوات الخمس الأخيرة مارست انتهاكات جديدة ضد الإضراب، وأيضًا مارست العنف ضد الإضراب الشرعي والتَّدخُّل على نحوغير شرعي في تلك الإضرابات، كونها ترى أنَّ الإضرابات لا تخدم مصالح الدولة، ولا تزال بعض الدول تفرض قيودًا على حق العامِلِين في القطاع العام في الإضراب، هذا على الصَّعيد الوطني، أمَّا على الصَّعيد الدَّوْلِي، فقد قامت مجموعة من أصحاب العمل في مؤتمر العمل الدولي لعام 2013 بالاعتراض على الحق في الإضراب الذي تحميه اتفاقيَّة منظَّمة العمل الدوليَّة لعام 2012، بالاعتراض على الحق في الإضراب الذي تحميه اتفاقيَّة منظمة العمل الدوليَّة (87)، وشكَّكت في دور الآليَّة الدوليَّة الأكثر موثوقيَّة واعتمادًا في إظهار انتهاكات الحق في الإضراب أمام العالم. وبيَّنت الدراسة أنَّ للعمال والمجتمعات والأوساط الأكاديميَّة والقوى الديمقراطيَّة الأخرى أمرًا بالغ الأهميَّة في فضح الهجوم باعتباره اعتداءً على المساحة الديمقراطيَّة اللازمة لبناء مجتمع أكثر عدلًا.

7. دراسة الجبالي (2014) بعنوان **"أحقيَّة الموظفين العامّين في الإضراب في القانون الأردني؛ دراسة ميدانية"**، حيث هدفت الدراسة إلى تعرُّف الإضراب؛ فقد اعترفت المواثيق الدولية والوطنية بحقوق الإنسان بالإضراب، ويُعدُّ هذا الحَقُّ مطلقًا، وتبيَّن أن هنالك تباينًا بين الدول حول موقفها من حظر الإضراب أو تنظيمه، وجاءت الأردن من بين الدول التي حرمته على الموظف العام، ونظمته للعمال في القطاع الخاص، انطلاقًا من ضمان سير المرافق العامة بانتظام لاعتبارها نشاطات ضروريَّة لسير الحياة للمواطنين. وبيَّنت الدراسة أنَّه ومع تزايد الإضرابات المهنيَّة في السَّنوات الأخيرة، برزت دعوات ومطالبات لإعادة النَّظر بالتَّشريع الأردني، بأن يُمارس الموظفون العامُّون الإضراب ضمن أُطُر قانونيَّة كما هو الحال بالقطاع الخاص، وقد بيَّنت الدراسة أنَّ الموظف الأردني بدأ ينفذ إضرابات عشوائيَّةً تَضُرُّ بالمَرَافِقِ العامَّة وتقديم الخدمات للمواطنين، وأظهرت نتائج الدراسة ضرورة تعديل نظام الخدمة المدنية على نحويسمح للموظف العام بالإضراب، كون الإضراب اكتسب في الوقت الحالي أهميةً بالغةً وأصبح الموظف يشعر بأهميته وفاعليته لتحقيق مطالبه، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النَّظر لتنظيم الإضراب وليس حظره.

8. مقالة للخيطان (2012) بعنوان "**الجدل حول حق المعلمين في الإضراب**" التي نُشرت في جريدة (الغد)، وقد بيَّن فيها استنكارَ الأهالي في العديد من المناطق الأردنيَّة لإضراب المعلمين، وأنَّ ذلك لا يخدم مصالحهم ومصالح أبنائهم الطلبة، في حين قُوبل المعلّمون بذلك الوقت بالاعتداء من قِبَل ذوي الطلبة الذي يخافون على مستقبل أبنائهم؛ وهنا جاءت وسائل الإعلام مساندة أيضًا للأهالي، علمًا بأنَّ هنالك آثارًا سلبيَّة للإضرابات على الخدمات والمرافق العامَّة، وبيَّن الكاتب هنا أنَّ الأضرار النَّاتجة عن إضراب المعلمين سوف تكون كبيرة وذات أبعاد سلبية على العمليَّة التعليميَّة. وأشار الكاتب هنا إلى أن هذه التجربة تُعد من التجارب القليلة والنادرة جدًّا في الأردن، لأنَّها تعمل على شلل قطاع خدمي مهم، علمًا بأنَّ الحكومة قد راعت المعلمين في طلباتهم وقامت بإقالة وزير التربية والتعليم في حينه وتأسيس نقابة للمعلمين، وراعت أيضًا الأسلوب الديموقراطي الذي يشير إلى أن الإضراب هو وسيلة مشروعة لانتزاع الحقوق في الدولة، ومع ذلك انتهت هَذِهِ المُشكلةُ، وسارت العملية التعليميَّة كالمُعتاد في ضوء التَّفَاهُمَاتِ التي حصلت ما بين الحكومة والمعلمين.

9. دراسة Warneck(2007) بعنوان "**قواعد الإضراب في الاتحاد الأوروبي السابع والعشرين وما بعده نظرة عامة مقارنة**"، وقد بيَّنت هذه الدراسة أنَّه وفي سياق العولمة، يصبح لرأس المال البشري أي في العديد من القطاعات داخل الاتحاد الأوروبي وزنه وتأثيره، إذ يمكن للتجمعات العمالية أن تصبح نقابات وترغب بالحصول على حقوقها، وهذا كله يؤثر في الحركة الصناعيَّة والخدمِيَّة والاقتصاد على نحوعام، وأصبحت هذه النقابات تعمل داخل الحدود التشريعيَّة الوطنيَّة، وتسعى إلى تنسيق الإجراءات الوطنيَّة في ظل الظروف الصَّعبة التي يُواجهها هؤلاء العُمال، وقد قامت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتبني الفكرة وتجميع المعلومات حول القواعد التي تحكم العمل الجماعي في مختلف الدول الأعضاء، وقد قامت الدراسة بتحليل موجز يخص الأنظمة الوطنيَّة في الاتحاد الأوروبي السابع والعشرين وما بعده، وتمَّ فحصها وتعديلها من قبل الخبراء القانونيين الوطنيين، وأبرزت الدراسة انتماءً واسع للعمال في النقابات التي تحاول الحصول على حقوقهم، وقد راعى الاتحاد الأوروبي الإضرابات وشكَّل لجانًا خاصة للتواصل مع النقابات العُمَّالِيَّة.

10. دراسة Reddy (1993)بعنوان "**تباين الاتجاهات الدولية حول الأثر الاقتصادي لنشاط الإضراب في الثمانينات**"، حيث هدفت الدراسة إلى تعرُّف نشاط الإضراب على الاقتصاد وقطاعاته كافة في الشأن الدولي، إذ قامت العديد من الحركات بنشاطات إضرابيَّة في الثمانينات، وبالتزامن مع ذلك، تطلبت الحقائق الاقتصادية منظورًا أوثق لطبيعة وحجم تأثير نشاط الإضراب على التَّنمية الاقتصاديَّة، وتناولت الدراسة نشاط الإضراب، وتعرُّف الفوارق الدولية في ما يتعلق بنشاطات الإضراب، وتقييم الأثر الاقتصادي الذي كان مجالًا لم يتم بحثه على نحوكافٍ، حيث أظهرت النتائج انعكاس موجات الإضراب على النظام الاقتصادي، وقد تبين أن هنالك فروقًا بين الدول في نشاطات الإضراب وأثره على النظام الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى الخسائر في العديد من الدول وكانت الهند تحتل المراتب الأولى بالنسبة لهذه الدول.

التعقيب على الدراسات السابقة:

جاءت الدراسات السابقة متخصصة وهادفة لموضوع الإضراب، فكان منها ما يُبيّن أحقيَّة الموظف العام في الإضراب في القانون الأردني، التي أظهرت ضرورة تعديل نظام الخدمة المدنيَّة على نحو يسمح للموظف العام بالإضراب(الجبالي، 2014)، وأيضًا جاءت دراسة (دياب، 2020) التي دعت إلى تعديل القانون بشأن إصدار قانون علاقات العمل، أو إصدار قانون خاص ينظم حق الإضراب للموظفين العامين بالدولة وعمال الشركات العامة، وكذلك بيَّنت نتائج بعض الدراسات (سلمونة، 2021) بأن الإضراب يتعارض مع مبدأ سير المرافق العامة، وتضر بها، وأوصت بمواجهة العقبات التي تواجه سير المرافق العامة وأهمها تنظيم الإضراب تشريعيًا. وبيَّنت مقالة الخيطان (2012) أنَّ مشكلة إضراب المعلمين في الأردن هي مشكلة منذ العام (2011)، وأنها مشكلة ليست بالجديدة، وأيضًا تناولت بعض الدراسات مبينةً أن الإضراب هو بمثابة تعطيل لمصالح الدولة، وقد تمنع بعض الدول حق الإضراب، وأن ذلك يؤثر سلبًا في الاقتصاد (Reddy, 1993)، ويلاحظ أن معظم الدراسات اعتمدت المنهج الاستقرائي والنوعي، ولم تستخدم المنهج الكمي التي تميَّزت به هذه الدراسة، واستخدمته لتعرُّف تناول صحفيتي الرأي والسبيل لموضوع إضراب المعلمين في العام 2019. وقد عملت الدراسة الحاليَّة على المقارنة ما بين صحيفتي الرأي والسبيل، واستخلاص النَّتائج من خلال الأرقام والنّسب المئوية التي أفادت الدراسة.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يهتم البحث بما هو كائن، أي الوضع الراهن أو الحادثة، ويحدد العلاقات الارتباطيَّة بين المتغيرات التى تؤثر في تلك الظاهرة وانطلاقًا من هذا التَّصور الشَّامل، يمكن التَّنبُؤ والاستنتاج بالأوضاع المستقبليَّة التي ستؤول إليه هذه الظاهرة.(المغربي،2006).

استخدمت الدّراسة نوع تحليل المضمون المندرج تحت الأُسلوب المسحي في المنهج الوصفي حيث يعد تحليل المضمون أحد الأساليب البحثيَّة الشائعة الاستخدام في الدراسات الإعلاميَّة. يعرف هولستي تحليل المضمون أنه: أسلوب بحثي يرمى للخروج باستدلالات عن طريق تشخيص صفات محددة للرسائل تشخيصًا موضوعيًّا منظمًا(طعمية،2004). يعد هذا المنهج (أسلوب تحليل المضمون) مناسبًا للدراسة الحالية؛ لأنَّها تسعى إلى تحليل مضمون صحيفة الرأي والسَّبيل عن قضايا المعلمين خلال الفترة التي شهدت إضراب المعلمين، وقد تمَّ تخصيص هذه الدراسة عن الفترة ما بين (8 أيلول-6 أكتوبر/2019).

مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة جميع مفردات أو وحدات الظاهرة تحت البحث فقد يكون المجتمع مكونًا من سكان مدينة أو مجموعة من الأفراد في منطقة ما. (النعيمي وآخرون،2009). يتكون مجتمع الدراسة من صحيفة الرأي والسَّبيل وقت إجراء الدراسة. (الربع الرابع من عام 2019م).

عينة الدراسة

لقد تمَّ اختيار "عيّنة عمدية" تتكون من إصدارات جريدة الرأي والسبيل لمدة شهر، وبواقع عدد لكل يوم ما عدا الجمعة والسبت باعتبارهما عطلة رسمية للسبيل، وتمَّ اختيار 20 عدد لكل فئة.

صحيفة الرأي: هي صحيفة يوميَّة أردنيَّة وطنيَّة قوميَّة، معتدلة، الأوسع انتشارًا في الأردن.

صحيفة السبيل: هي صحيفة أردنيَّة إسلاميَّة معارضة، تصدر عن حزب جبهة العمل الإسلامي (الإخوان المسلمين).

أداة الدراسة:

استمارة تحليل مضمون: صمّم الباحث استمارة لتحليل مضمون جريدة الرأي والسبيل التي اختارها الباحث من الأعداد الصادرة في شهر (2019/9)، لتحليل مضمون تحتويه هذه الصُّحف من أخبار ومقالات، ومؤتمرات صحفيَّة، وصور، وتقارير، وندوات، ومقابلات، بالإضافة إلى عدد الأعمدة، وفئة الفنون الصحفيَّة.

صدق أداة الدراسة:

عرضت استمارة تحليل المضمون وكشاف الترميز، على أساتذة في كلية الإعلام وأساتذة المنهج العلمي في جامعة البترا وبعض الجامعات الأردنيَّة، وأجرى الباحث التَّعديلات المطلوبة التي نصح بها الأساتذة المحكّمون بإعادة صياغة الفئات وإضافة فئات جديدة.

ثبات أداة الدراسة:

وللتحقق من درجة ثبات أداة الدراسة (تحليل المضمون) أجرى الباحث اختبار بعدي على طريقة هولستي (Holsti) وهي:

$$\text{الثبات Reliability} = \frac{2M}{N1+N2}$$

وترمز M في المعادلة إلى عدد قرارات التَّرميز التي يتفق عليها المرمزون، أما N1+N2 فيمثلان المجموع الكلي لقرارات التَّرميز من قبل المرمزين.(الدبيسي، 2017) ولهذه الغاية تمَّ تدريب مرمزَيْن (محلّلَيْن) قاما على نحومنفرد بتحليل مضمون ما نسبته 10% من مضامين الصحف (الرأي والسبيل) المختارة من عينة الدراسة، وجرى تزويدهما بالصُّورة النهائيَّة لاستمارة التحليل. وتبين أن: عدد القرارات التي اتفق عليها المرمزان 40 قرارًا من أصل 50 (وحدة)،

وعليه فإن تطبيق معادلة هولستي يكون كالآتي:

$$\%80=\frac{80}{100}=\frac{2\times40}{50+50}$$

ويظهر من المعادلة أن درجة الثبات تبلغ 80%، وبناءً عليه فإن أداة القياس المستخدمة قابلة للتَّطبيق.

إجراءات الدراسة: اعتمد الباحث الإجراءات التالية في تطبيق دراسته:

1. بعد جمع العينة جرى تصنيف مضامين ما نشر في صحيفتي الرأي والسبيل وفقا لوحدة التحليل الرئيسة وهي؛ وحدة الفكرة والموضوع، وتتلخص هذه الوحدة في موضوع إضراب المعلمين في الأردن عام 2019.
2. قراءة المضامين التي نشرت في الصحيفتين بدقة، وتم تجزئة المضامين إلى فئات رئيسة وأخرى فرعيه لأغراض العد والقياس.
3. الاطلاع على ما توفر لديه من الأدبيات المتعلقة بالدراسة، سواء كانت رسائل ماجستير أو أطروحات دكتوراه أو أبحاث أو دوريات متخصصة.
4. تواصل الباحث مع أي جهة من شأنها إثراء الدراسة في أي محور من المحاور.
5. تحكيم استمارة تحليل المضمون، من قِبل خبراء ومختصين ثم التحقق من صدقها وثباتها.
6. إجراء التَّحليل الإحصائي لقياس التكرارات واستخرج النسب المئوية.
7. استخلاص نتائج التَّحليل.
8. كتابة النَّتائج النّهائيَّة والتَّوصيات، ومن ثمَّ إعداد الرسالة بصورتها الكاملة.

التصميم الإحصائي المستخدم في الدراسة:

استخدم الباحث الحزمة الإحصائيَّة للعلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS)؛ لتفريغ البيانات التي تم الحصول عليها من استمارة تحليل المضمون، وتمَّ استخراج التكرارات والنسب المئوية، واستخدام اختبار مربع كاي Chi Square، والاعتماد على الرسومات البيانية لتوضيح الفروقات، من أجل تحقيق أهداف الدراسة وأسئلتها على نحودقيق.

نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما هي فئات الأخبار التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب؟

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية واستخدام اختبار مربع كاي (Chi Square) لتعرُّف فئات الأخبار التي تناولتها صحيفة الرأي والسبيل للفئات الفرعية من الأخبار، والجدول (1) يوضح ذلك:

الجدول (1) التكرارات والنسب المئوية للفئات الفرعية للأخبار في صحيفة الرأي والسبيل

الفئات الفرعية للأخبار	الصحيفة					
	الرأي		السبيل			
	التكرار	%	التكرار	%	درجات الحرية	مربع كاي Chi^2	الدلالة الإحصائية
خبر موالي لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين	16	39.0	8	17.8	2	11.186	*0.004
خبر معتدل لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين	24	58.5	19	42.2			
خبر معارض لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين	1	2.4	18	40.0			
المجموع	41	100.0	45	100.0			

* دالة إحصائيًّا عند مستوى (0.05).

يتضح من الجدول (1) وفي ما يتعلق بالفئات الفرعية للأخبار التي تغطيها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة إضراب المعلمين أنَّ صحيفة الرأي قامت بتغطية فترة إضراب المعلمين بخبر موالي لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين بنسبة (39%)، فيما كانت نسبة الأخبار الموالية لقرار الدولة في

موضوع إضراب المعلمين في صحيفة السبيل (17.8%)، بينما كانت الأخبار المعتدلة لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين في صحيفة الرأي بنسبة (58.5%)، وما نسبته (42.2%) منها تناولتها صحيفة السبيل، وتبين أن الأخبار المعارضة لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين كانت بنسبة (2.4%) في صحيفة الرأي، بينما كانت لدى صحيفة السبيل بنسبة (40%).

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدلالة (0.05) ما بين صحيفتي الرأي والسبيل في ما يتعلق بالأخبار، حيث بلغت قيمة (Chi^2) = (11.186) وهي قيمة دالة إحصائيًّا عند مستوى (0.05)، فقد كانت الأخبار الموالية والمعتدلة لقرار الدولة في ما يتعلق بموضوع إضراب المعلمين لصالح صحيفة الرأي، وكانت الأخبار المعارضة لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين لصالح صحيفة السبيل، والشكل (1) يوضح ذلك:

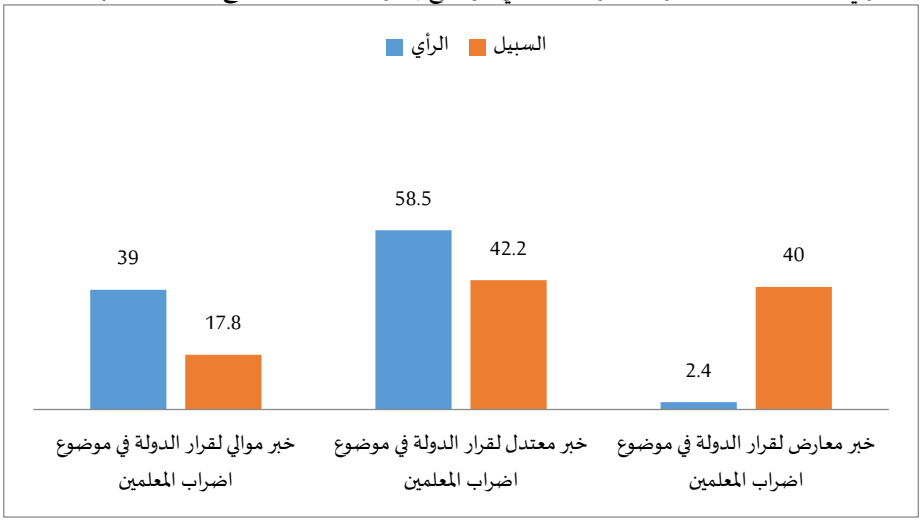

الشكل (1) الفروق في فئات الأخبار التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة إضراب المعلمين

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما هي فئات المقالات التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب؟

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية واستخدام اختبار مربع كاي (Chi Square) لتعرُّف فئات المقالات التي تناولتها صحيفة الرأي والسبيل للفئات الفرعية من المقالات، والجدول (2) يوضح ذلك:

الجدول (2) التكرارات والنسب المئوية للفئات الفرعية للمقالات في صحيفة الرأي والسبيل

الفئات الفرعيَّة للمقالات	الصحيفة						
	الرأي		السبيل				
	التكرار	%	التكرار	%	درجات الحرية	مربع كاي Chi^2	الدلالة الإحصائيَّة
مقال موالي لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين	2	40.0	-	-	2	12.250	*0.002
مقال معتدل لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين	2	40.0	10	37.0			
مقال معارض لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين	1	20.0	17	63.0			
المجموع	5	100.0	27	100.0			

* دالة إحصائيًّا عند مستوى (0.05).

يتضح من الجدول (2) وفي ما يتعلق بالفئات الفرعية للمقالات التي تغطيها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة إضراب المعلمين أن صحيفة الرأي قامت بتغطية فترة إضراب المعلمين بمقالات موالية لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين بنسبة (40%)، فيما لم تُغَطِّ صحيفة السبيل أيَّ مقال موالي لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين، وتبين أن صحيفة الرأي تغطي المقالات المعتدلة لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين في صحيفة الرأي بنسبة (40%)، بينما غطت صحيفة السبيل موضوع إضراب المعلمين بمقالات معتدلة بنسبة (37%) منها تناولتها صحيفة السبيل، وتبين أن

المقالات المعارضة لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين كانت بنسبة (20%) في صحيفة الرأي، بينما كانت في صحيفة السبيل بنسبة (63%).

وأظهرت النَّتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدلالة (0.05) ما بين صحيفتي الرأي والسبيل في ما يتعلق بالمقالات، حيث بلغت قيمة (Chi^2) = (12.250) وهي قيمة دالة إحصائيًّا عند مستوى (0.05)، وقد كانت الفروقات في المقالات لصالح صحيفة السبيل، والشكل (2) يوضح ذلك:

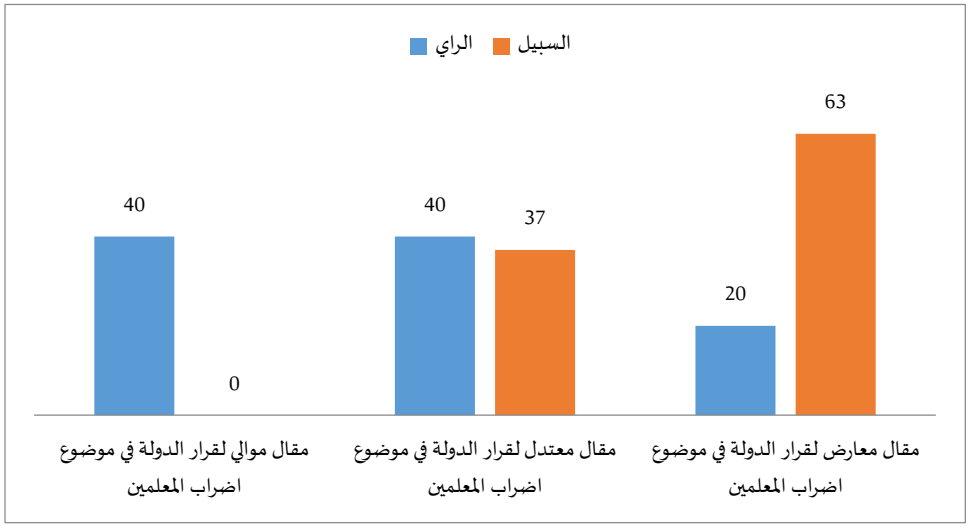

الشكل (2) الفروق في فئات المقالات التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة إضراب المعلمين

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما هي فئات المؤتمرات التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب؟

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية واستخدام اختبار مربع كاي (Chi Square) لتعرُّف فئات المؤتمرات التي تناولتها صحيفة الرأي والسبيل للفئات الفرعية من المؤتمرات، والجدول (3) يوضح ذلك:

الجدول (3) التكرارات والنسب المئوية للفئات الفرعية للمؤتمرات في صحيفة الرأي والسبيل

الفئات الفرعية للمؤتمرات	الصحيفة						
	الرأي		السبيل				
	التكرار	%	التكرار	%	درجات الحرية	مربع كاي Chi^2	الدلالة الإحصائية
مؤتمر موالي لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين	2	100.0	1	10.0	2	6.500	*0.039
مؤتمر معتدل لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين	-	-	8	80.0			
مؤتمر معارض لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين	-	-	1	10.0			
المجموع	2	100.0	10	100.0			

* دالة إحصائيًّا عند مستوى (0.05).

يتضح من الجدول (3) وفي ما يتعلق بالفئات الفرعية للمؤتمرات التي تغطيها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة إضراب المعلمين أن صحيفة الرأي قامت بتغطية مؤتمرين (2) في يتعلق بموضوع إضراب المعلمين وبنسبة (100%)، فيما غطت صحيفة السبيل مؤتمرًا واحدًا (1) في موضوع إضراب المعلمين وبنسبة (10%)، وتبين أنَّ صحيفة الرأي لم تُغَطِّيًّا من المؤتمرات المعتدلة والمؤتمرات المعارضة، بينما غطَّت صحيفة السبيل (8) مؤتمرات معتدلة بنسبة (80%)، وتبين أن صحيفة السبيل غطت مؤتمرًا واحدًا معارضًا لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين.

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ما بين صحيفتي الرأي والسبيل في ما يتعلق بتغطية المؤتمرات، حيث

بلغت قيمة (Chi^2) = (6.500) وهي قيمة دالة إحصائيًّا عند مستوى (0.05)، وقد كانت الفروقات في تغطية المؤتمرات لصالح صحيفة السبيل، والشكل (3) يوضح ذلك:

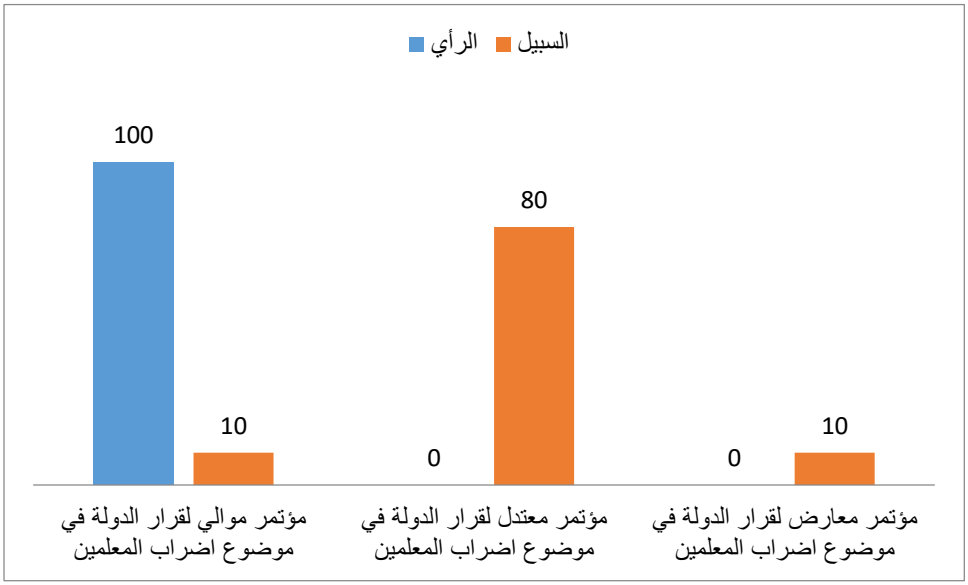

الشكل (3) الفروق في فئات المؤتمرات التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة إضراب المعلمين

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما هي فئات التقارير التفسيريَّة التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب؟

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية واستخدام اختبار مربع كاي (Chi Square) لتعرُّف فئات التقارير التي تناولتها صحيفة الرأي والسبيل للفئات الفرعية من التقارير التفسيريَّة، والجدول (4) يوضح ذلك:

الجدول (4) التكرارات والنسب المئوية للفئات الفرعية للتقارير التفسيرية في صحيفة الرأي والسبيل

الفئات الفرعية للتقارير التفسيرية	الصحيفة						
	الرأي		السبيل				
	التكرار	%	التكرار	%	درجات الحرية	مربع كاي Chi^2	الدلالة الإحصائية
تقرير تفسيري موالي لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين	5	55.6	1	4.5	13.613	2	*0.001
تقرير تفسيري معتدل لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين	4	44.4	16	72.7			
تقرير تفسيري معارض لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين	-	-	5	22.7			
المجموع	9	100.0	22	100.0			

* دالة إحصائيًّا عند مستوى (0.05).

يتضَّح من الجدول (4) وفي ما يتعلق بالفئات الفرعيَّة للتقارير التفسيريَّة التي تغطيها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة إضراب المعلمين أن صحيفة الرأي قامت فكتبت (5) تقارير تفسيرية موالية لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين وبنسبة (55.6%)، فيما كتبت صحيفة السبيل تقريرًا تفسيريًّا واحدًا (1) في موضوع إضراب المعلمين وبنسبة (4.5%)، وتبيّن أن صحيفة الرأي كتبت (4) تقارير تفسيريَّة معتدلة لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين وبنسبة (44.4%) من تقاريرها، بينما كتبت صحيفة السبيل (16) تقريرًا تفسيريًّا معتدلًا لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين، وبنسبة (2.7%) من تقاريرها، وتبيَّن أن صحيفة الرأي لم تكتب أيَّة تقارير تفسيريَّة معارضة لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين، بينما جاءت صحيفة السبيل لتكتب (5) تقارير معارضة لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين وبنسبة (22.7%) من تقاريرها.

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ما بين صحيفتي الرأي والسبيل في ما يتعلق بكتابة التقارير التفسيرية بخصوص إضراب المعلمين، حيث بلغت قيمة (Chi^2) = (13.613) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05)، وقد كانت الفروقات في كتابة التقارير التفسيرية لصالح صحيفة السبيل، وخاصة المعتدلة والمعارضة منها، والشكل (4) يوضح ذلك:

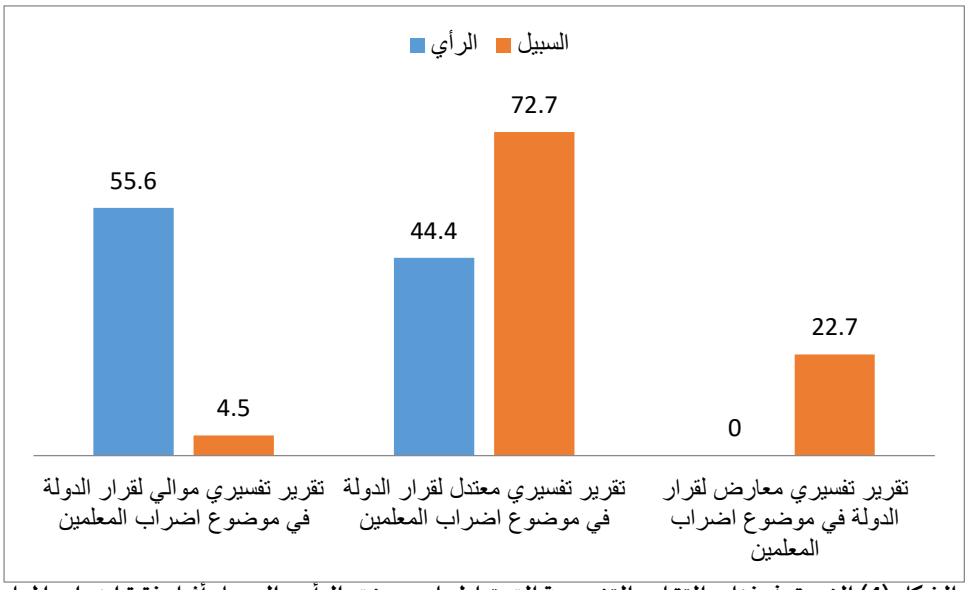

الشكل (4) الفروق في فئات التقارير التفسيرية التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة إضراب المعلمين

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما هي فئات الفن الصحفي التي استخدمته صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب؟

تمَّ استخراج التَّكرارات والنسب المئوية واستخدام اختبار مربع كاي (Chi Square) لتعرُّف فئات الفن الصحفي التي استخدمته صحيفة الرأي والسبيل للفئات الفرعية من الفنون الصحفية، والجدول (5) يوضح ذلك:

الجدول (5) التكرارات والنسب المئوية للفئات الفرعية للفنون الصحفية المستخدمة في صحيفة الرأي والسبيل

الفئات الفرعية للفن الصحفي	الصحيفة						
	الرأي		السبيل				
	التكرار	%	التكرار	%	درجات الحرية	مربع كاي Chi^2	الدلالة الإحصائية
خبر	5	27.8	1	3.0	4	24.000	*0.000
خبر وصورة	5	27.8	3	9.1			
مؤتمر صحفي	1	5.6	7	21.2			
تقرير	4	22.2	1	3.0			
صورة	3	16.7	21	63.6			
المجموع	18	100.0	33	100.0			

* دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05).

يتضح من الجدول (5) وفي ما يتعلق بالفئات الفرعية للفنون الصحفية المستخدمة في صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة إضراب المعلمين أن صحيفة الرأي قامت باستخدام الفن الصحفي الخبر بنسبة (27.8%) من الفنون الصحفية المستخدمة لديها، فيما استخدمت صحيفة السبيل فن الخبر بنسبة (3%) من الفنون المستخدمة، وتبيَّن أن صحيفة الرأي استخدمت الفن الصحفي (الخبر والصورة) بنسبة (27.8%) من الفنون المستخدمة، وتبين أن صحيفة السبيل استخدمت الفن الصحفي نفسه بنسبة (9.1%) من الفنون المستخدمة، وتبين أن صحيفة الرأي استخدمت الفن (المؤتمر الصحفي) بنسبة (5.6%)، بينما استخدمت صحيفة السبيل الفن الصحفي نفسه بنسبة (21.2%)، أما الفن المتعلق بالتقرير؛ فقد استخدمته صحيفة الرأي بنسبة (22.2%)، وقد استخدمت صحيفة السبيل الفن الصحفي نفسه بنسبة (3%)، ولوحظ أن صحيفة الرأي استخدمت الفن الصحفي المتعلق بالصورة بـ (16.7%)، واستخدمت صحيفة السبيل الفن الصحفي المتعلق بالصورة بنسبة (63.6%).

وأظهرت النَّتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ما بين صحيفتي الرأي والسبيل في ما يتعلق بالفنون الصحفية المستخدمة، حيث بلغت قيمة (Chi^2) = (24.000) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05)، وقد كانت الفروقات في استخدام الفنون الصحفية لصالح صحيفة السبيل، والشكل (5) يوضح ذلك:

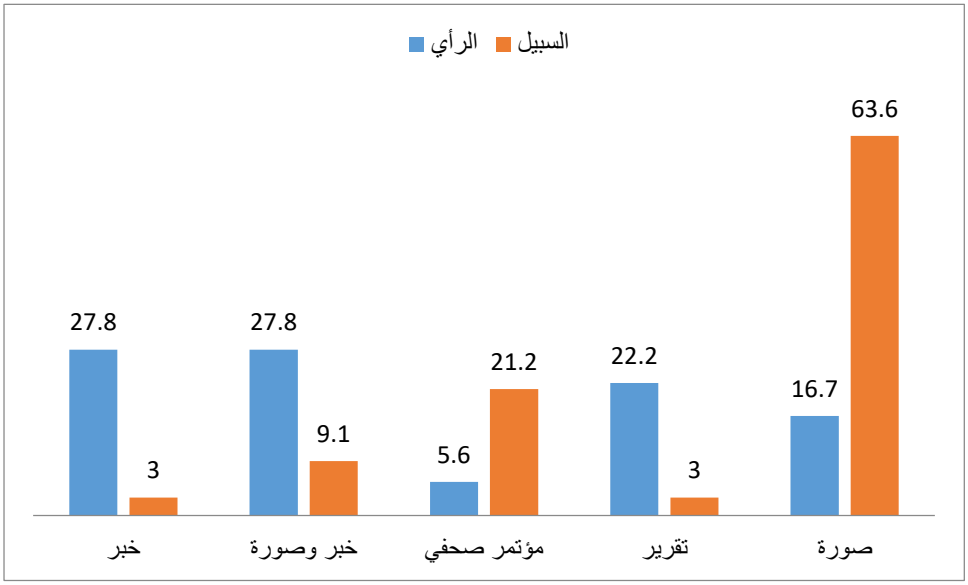

الشكل (5) الفروق في فئات الفنون الصحفيَّة المستخدمة التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة إضراب المعلمين

النَّتائج المتعلّقة بالسُّؤال السَّادس: ما هي فئات المساحات المستخدمة في صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب؟

تمَّ استخراج التكرارات والنسب المئوية واستخدام اختبار مربع كاي (Chi Square) لتعرُّف فئات المساحات المستخدمة في صحيفة الرأي والسبيل في تغطيتهما أحداث إضراب المعلمين، والجدول (6) يوضح ذلك:

الجدول (6) التكرارات والنسب المئوية للفئات الفرعية للمساحات المستخدمة في صحيفة الرأي والسبيل

الفئات الفرعية للمساحات المستخدمة	الصحيفة						
	الرأي		السبيل				
	التكرار	%	التكرار	%	درجات الحرية	مربع كاي Chi^2	الدلالة الإحصائية
2 عاموديان	3	14.3	3	11.5	4	21.167	*0.000
3 أعمدة	10	47.6	6	23.1			
4 أعمدة	5	23.8	12	46.2			
5 أعمدة	2	9.5	5	19.2			
6 أعمدة	1	4.8	-	-			
المجموع	21	100.0	26	100.0			

* دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05).

يتضح من الجدول (6) وفي ما يتعلق بالمساحات المستخدمة في صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة إضراب المعلمين أن صحيفة الرأي استخدمت عاموديين بنسبة (14.3%)، وثلاثة أعمدة بنسبة (47.6%)، وأربعة أعمدة بنسبة (23.8%)، وخمسة أعمدة بنسبة (9.5%)، وستة أعمدة بنسبة (4.8%)؛ لتغطية أحداث إضراب المعلمين.

أما صحيفة السبيل استخدمت لتغطية أحداث إضراب المعلمين عاموديين بنسبة (11.5%)، وثلاثة أعمدة بنسبة (23.1%)، وأربعة أعمدة بنسبة (46.2%)، وخمسة أعمدة بنسبة (19.2%).

وأظهرت النَّتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدلالة (0.05) ما بين صحيفتي الرأي والسبيل في ما يتعلق بالمساحات المستخدمة من أعمدة لتغطية أحداث إضراب المعلمين، حيث بلغت قيمة (Chi^2) = (21.167) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05)، وقد كانت الفروقات في استخدام الأعمدة وعددها لصالح صحيفة السبيل، والشكل (7) يوضح ذلك:

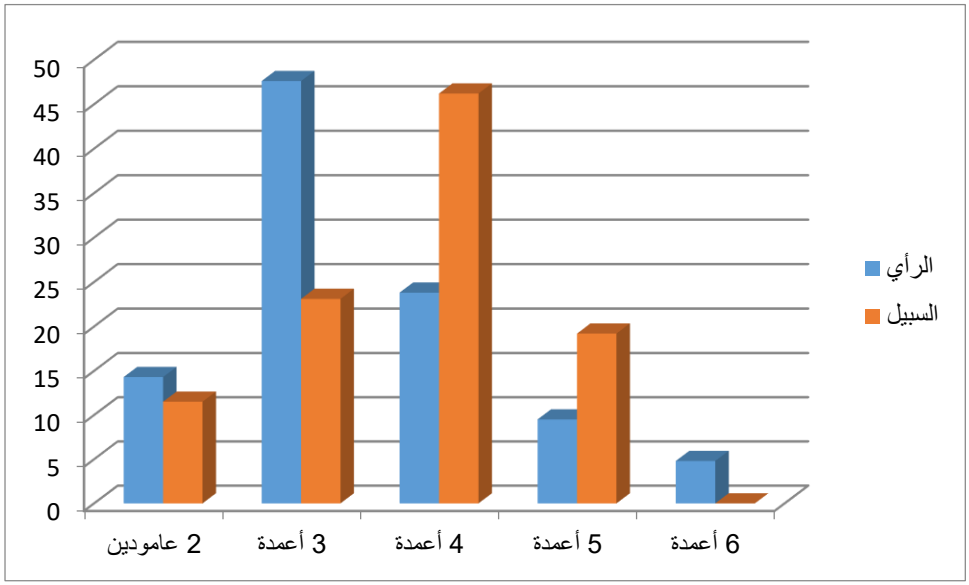

الشكل (6) الفروق في فئات المساحات المستخدمة في صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة إضراب المعلمين

مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة بأن هنالك تباينًا ما بين فئات الأخبار التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة إضراب المعلمين، فقد جاء التباين ما بين موالي ومعارض لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين، إذ حازت صحيفة الرأي على تغطية أكبر للأخبار الموالية لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين، وقد تعزى هذه النتيجة إلى قرب هذه الصحيفة من الحكومة وقراراتها، التي تعد من أكبر المُسهِمين في هذه الصحيفة من خلال الضمان الاجتماعي، الأمر الذي يؤثر في صوتها واتجاهها الإعلامي، وأن هذه الصحيفة توجه المحتوى نحو ما تقوم به الحكومة والدولة من إصلاحات، وبرامج تنموية، وعلى مستوى الدعاية والأيديولوجيا بمعنى فكر الدولة.

بينما جاءت صحيفة السبيل معارضة لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين وناطقة باسم الإخوان المسلمين -جبهة العمل الإسلامي- التي تعد الأقرب للشارع الأردني وهمومه وقضاياه، وما قامت بتغطيته من طروحات معارضة لقرارات الدولة تجاه إضراب المعلمين، ربما أسهم في استمرار الإضراب وتصعيد نقابة المعلمين في ما يتعلق بممارسات الإضراب وتصعيد وتيرة الحوار، وصولًا للحقوق المهنيَّة الكاملة.

وكذلك الأمر، فقد جاءت النتائج بالنسبة لفئات المقالات التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب كانت متباينة إلى حد كبير ما بين موالٍ ومعارض، فقد كانت صحيفة الرأي لديها مقالات موالية لقرار الدولة ولكنها محدودة، في المقابل كانت المقالات المعارضة لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين واسعة المساحة وكسبت المشهد الوطني والإعلامي، وقامت بإيصال المشاهد كما تراها مناسبة، ويلاحظ تغطيتها بنسبة أكبر مما قامت به صحيفة الرأي.

وفي ما يتعلق بتغطية صحيفتي الرأي والسبيل للمؤتمرات الصحفية، فقد شاركت صحيفة السبيل على نحوأكبر مما شاركت به صحيفة الرأي، وقد ركزت صحيفة السبيل على المؤتمرات المعتدلة لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين، وقد يعزى ذلك إلى أن هذه الصحيفة تتابع مصالح المعلمين، ومن مصلحتها أن تقوم بإبراز دورها في إيصال المستجدات للمواطنين بعيدًا عن التَّأثر بالدعاية الحكوميَّة من طرف واحد، ولم يلاحظ أيَّة تغطية للمؤتمرات الصحفيَّة من قبل صحيفة الرأي، وقد يعزى ذلك إلى الرغبة في عدم الإفصاح والتصريح عما يدور من مشكلات ما بين نقابة المعلمين والحكومة، في ضوء موالاة صحيفة الرأي للحكومة وقراراتها، فهذا يخدم مصالحها ويقوي من علاقتها بالحكومة مباشرة، رغم أن صحيفة الرأي هي الصحيفة الأولى في الأردن وهي من أكثر الصحف التي تحاكي المواطن في الشارع الأردني.

ولوحظ من خلال النَّتائج وجود فروق دالة إحصائيًّا في فئات التقارير التفسيريَّة التي تناولتها صحيفتي الرأي والسبيل أثناء فترة الإضراب، فقد جاءت الرأي لتحصل على أكبر عدد من التقارير التفسيريَّة الموالية لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين، وقد يعزى ذلك إلى الصفة العامة التي تحملها تلك الصحيفة التي تبرز دور الحكومة في الإصلاح وحل المشكلات التي تصاحب إضراب المعلمين، ولكن لم تتفق صحيفة السبيل مع صحيفة الرأي في هذا الموضوع، واتجهت نحو المعارضة للحكومة في تفسير قرارات الدولة تجاه المعلمين وإضرابهم، لا بل انحازت على نحوكبير وملاحظ إلى المعلمين ونقابتهم وحقوقهم المهنية. وكذلك الأمر، فقد لجأت صحيفة السبيل إلى التقرير التفسيري المعتدل لقرار الدولة في موضوع إضراب المعلمين و على

نحوأعلى مما تناولته صحيفة الرأي، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن صحيفة السبيل هي الأقرب للمواطنين والشارع الأردني، وأنها تقوم بعدة أدوار لإظهار حق المعلمين في الحصول على حقوقهم المهنية والمالية، وكذلك إبراز الصورة المعتدلة أمام أفراد المجتمع الأردني، وأنها صحيفة تساند الإصلاح والوصول إلى الحلول المناسبة لإنهاء مشكلة إضراب المعلمين في العام 2019.

وأظهرت النتائج أن صحيفة السبيل قد مارست الفنون الصحفية الإخباريَّة والتحليليَّة بصورة أكثر وضوحًا من صحيفة الرأي، فقد ركزت على العديد من الفنون الصحفيَّة، والمتمثلة أوَّلًا في استخدام الفن الصحفي المتعلق بالصورة، التي مارسته على نحوملفت ويفوق ما استخدمته صحيفة الرأي، وقد تعزى هذه النتيجة إلى بث الحقائق موثقة ومصورة من الأماكن الخاصة بالإضراب. وأيضًا بثت هذه الصحيفة الصور المعبرة عن معاناة المعلمين من خلال النقابة والميدان مباشرة، فالصورة تحاكي العقل مباشرة وهي أدق تعبيرًا من الكلمة حسب العرف الصحفي، وأنها تثير العاطفة، وتجذب الانتباه، وربما تسير الشارع الأردني وتستميله لصالح القضية.

ولم تتوازن صحيفة الرأي مع صحيفة السبيل في معالجة القضية من خلال أساليب الفن الصحفي الذي استخدم فكانت الرأي تهتم بالخبر، والخبر المصور والتقرير الصحفي أكثر من الفئات الأخرى، بينما يلاحظ عدم قدرتها في المشاركة أو تغطية المؤتمرات الصحفية ذات العلاقة بموضوع إضراب المعلمين، وقد تعزى هذه النتيجة إلى سياسة الصحيفة المتلازمة مع سياسة الحكومة.

وقد تعددت المساحات لدى صحيفتي الرأي والسبيل التي تم تغطية موضوع الإضراب فيها، ولكن تبين أن لصحيفة السبيل النصيب الأكبر في تغطية الموضوع، ومن الملاحظ أن الفرق كان في انتشار الأعمدة الأربعة والخمسة لتغطية ذلك الموضوع الذي يُعد من الموضوعات الأكثر اهتمامًا لدى الشارع الأردني، في تلك الحقبة التي وصفت بأنها الإضراب الأطول على مر الزمن لدى الدولة الأردنيَّة، ويعزى ذلك إلى اهتمام صحيفة السبيل بهذا الموضوع كونها صحيفة معارضة منحازة إلى الشارع الأردني وقضاياه، وتهتم بردة فعل ذلك الشارع الذي يؤثر في الرأي العام مع إمكانية استمالة الحكومة إلى نقابة المعلمين ومنحهم الحقوق والمستحقات.

الخاتمة:

أبرزت هذه الدراسة مدى أهمية قضية المعلمين على المستوى الوطني، التي تُعد من القضايا التراكُميَّة التي أثيرت بين نقابة المعلمين والحكومة منذ العام 2011، ومرت باقتراحات توافق بين الجهتين، وبطريق مسدود أدىفي المقابل إلى إغلاق النقابة، فكان لرأي المعلمين تأثيرًا بالغًا انعكس على الصحافة وعملها بين الموالية والمعارضة، وعلى الشارع الأردني الذي كان يراقب الحدث أولًا بأول باعتبار أن الطالب والأُسر الأردنية كانت الضحيَّة الأولى لذلك الخلاف وسط قضية المعلمين السَّاخنة، ورغم كل تلك التحديات حاولت الحكومة التوصل إلى حل يرضي الطرفين، إلَّا أن نقابة المعلمين باتت في تصعيد دائم لتلك المشكلة، وبمطالب على شكل تحدٍ من طرف واحد، لكن مرونة الحكومة وتعاملها مع موضوع القضية ببعد نظر، أوصلها إلى نتائج كان من الممكن القبول لها للوصول إلى نتائج ناجعة مفيدة للمعلم وللنقابة وللدولة والوطن. ومن خلال نتائج التحليل بيَّنت الدراسة بأن الخط المعارض أكثر قربًا من قضية المعلمين في قضيتهم من الخط الموالي للحكومة، وثمة فرق في السياسية التحريريَّة التي تنتهجها صحيفة الرأي بالمقارنة من صحيفة السبيل، والسبب المباشر في ذلك؛ هو أن الحكومة الناطقة باسم الدولة الأردنية مُسهِمة في صحيفة الرأي عن طريق الضمان الاجتماعي، مقابل أن صحيفة السبيل مستقلة في مصدرها المالي عن الحكومة.

التوصيات:

بناءً على نتائج المشار إليها آنفا، توصي الدراسة بما يأتي:

1. الموضوعية والحياد لدى الصحف الأردنية ومنها الرأي والسبيل بأي قضية وطنية كانت، وفي مقدمتها القضايا الساخنة، فالصحف الأردنية تشكل جزءًا من منظومة إعلام الدولة والوطن نهاية المطاف.
2. النظر بعين الاعتبار عند إقامة أي نوع من أنواع الإضراب إلى مدى الأضرار التي يمكن أن تحدث نتيجة ذلك، وعدم سماح الحكومة بإجراء أي إضراب قد يخل بمنظومة الأمن الوطني والخدمات المقدمة للمستفيدين في القطاع المتضرر.
3. إيجاد حلولًا مناسبة في قضية إغلاق نقابة المعلمين، مع فتح باب الحوار مع الحكومة لتفعيل أعمال النقابة مرة أخرى في ضوء وجود سقف حرية مسموح للمعلمين ونقابتهم.
4. تقدم العمل المهني على العمل السياسي بالنسبة لنقابة المعلمين، فالأصل خدمة جمهور المعلمين وليس الزج بهم إلى أزمات سياسية مع الحكومة والدولة.
5. توسيع نطاق شبكة الإعلام الأردني في معالجة قضية مهمة وساخنة مثل قضية المعلمين لتشمل المطبوع والمرئي والمسموع، العاملة تحت مظلة هيئة الإعلام، مع تفعيل دور مواقع التواصل الاجتماعي في ذلك.
6. أهمية تسوية موضوع نقابة المعلمين والانسجام مع الدولة وحكوماتها، بما فيه كل المصلحة للوطن والمواطن.
7. الابتعاد عن سياسة تراكم الأعمال والقضايا، وإعطاء المعلم حقه في وقته، والمتابعة المستمرة مع الحكومة، وعدم إهمال أي قضية وطنية كانت.

المصادر والمراجع

إبراهيم، م. (2006). *تنمية تفكير المعلمين والمتعلمين: ضرورة تربوية في عصر المعلومات*. القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع.

أبو رمان، م.، وبندقجي، ن. (2018). *من الخلافة الاسلامية الى الدولة المدنية*. الأردن: مؤسسة فريدريش ايبرت.

أبو زيد، م. (1999). *المرجع في القانون الإداري*. القاهرة: دار النهضة العربية.

أبو عمرو، م. (2009). *التنظيم القانوني لحق الإضراب*. القاهرة: دار الكتب القانونية.

الجبالي، ع. (2014). *أحقية الموظفين العامين في الإضراب في القانون الأردني: دراسة ميداني. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

حسن، ص. (2012). *تنظيم الحق في الإضراب*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الخيطان، ف. (2012). الجدل حول حق المعلمين في الإضراب، *مقالة منشورة في جريدة الغد*، زيارة الموقع في 2021/9/27 fahed.khitan@alghad.jo

الدبيسي، ع. (2017). *دراسات إعلامية في تحليل المضمون*. الأردن: دار المسيرة للنشر.

درادكة، م. (2015). أثر الربيع العربي على المشاركة السياسية: الأردن نموذج (2011-2013م).

دياب، ف. (2020). التنظيم القانوني لحق الإضراب في المرافق العامة. *مجلة البحوث القانونية، ليبيا*، 11، 1-31.

زيدي، ن. (2005) سيكولوجية المدرس: دراسة وصفية تحليلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

سلمونة، ب. (2021). *أثر الإضراب على سير المرافق العامة: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الطماوي، س. (1992). *الوجيز في القانون الإداري*. القاهرة: دار الفكر العربي.

عبد المحسن، ع. (1995). *الإضراب في قانون العمل*. القاهرة: دار النصر للتوزيع والنشر.

مقابلة النائب السابق هدى العتوم بتاريخ 12/12/ 2020.

مقابلة الوزير السابق مبارك أبو يامن عبر الهاتف بتاريخ2020/12/10.

مقابلة الوزير السابق محمد الحموري عبر الهاتف بتاريخ 2020/12/17.

مقابلة رئيس تحرير جريدة الرأي راكان السعايدة 2020/10/1.

مقابلة رئيس تحرير جريدة السبيل حاليًا عيسى شقفة 2020/9/30.

مقابلة نائب نقيب المعلمين ناصر النواصرة 2020/12/6.

مقابلة وزير الاتصالات السابق مثنى غرايبة عبر الهاتف بتاريخ 2020/12/14.

مقابلة وزير الداخلية السابق سلامة حماد عبر الوتساب بتاريخ 2020/12/13.

موسى، س. (2007). إضراب الموظف العام في النظامين الفلسطيني والفرنسي والجزائري، *بحث قانوني منشور على الموقع الإلكتروني لنوابة فلسطين القانونية* www.pal-lp-org بتاريخ2021/9/30.

References

Brickner, R. (2016). Tweeting care: Educators' dissent through social media in the US and Canada. *Labour: Journal of Canadian Labour Studies/Le Travail: revue d'Études Ouvrières Canadiennes*, *77*, 11-36.

García, J. A. L. (2017). The Right to Strike as a Fundamental Human Right: Recognition and Limitations in International Law. *Revista Chilena de Derecho*, *44*, 781.

Hanrahan, N. W., & Amsler, S. (2022). "Who else is gonna do it if we don't?" Gender, education, and the crisis of care in the 2018 West Virginia teachers' strike. *Gender, Work & Organization*, *29*(1), 151-166.

Reddy, Y. R. K. (1993). International Trends, Differentials and Economic Impact of Strike Activity in the Eighties. *Indian Journal of Industrial Relations*, 1-30.

Warneck, W. (2007). *Strike rules in the EU27 and beyond: A comparative overview*. ETUI-REHS.

Wich, S. (2022). Lessons from the Chicago Teachers' Strike. *Management Report for Nonunion Organizations*, *45*(3), 3-4**.**

Xhafa, E. (2016). *The right to strike struck down?*. Friedrich-Ebert-Stiftung.